محضر اجتماع
الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول)
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٢١م

١٤٤٢/٩/١٤هـ

٢٦ /٤/ ٢٠٢١م

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الأول) لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٢١م

المنعقد بتاريخ ١٤ رمضان ١٤٤٢هـ (الموافق ٢٦ أبريل ٢٠٢١م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية (الشركة) على موقع السوق المالية (تداول) بتاريخ ١٤٤٢/٨/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٥م)، وصحيفة الرياض، لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة (الاجتماع الأول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة، فقد عُقد الاجتماع بالمركز الرئيس للشركة بالرياض (حي المرسلات) يوم الإثنين الساعة العاشرة مساءً، بتاريخ ١٤٤٢/٩/١٤هـ (الموافق ٢٠٢١/٤/٢٦م)، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن خالد العبد الله الفيصل رئيس المجلس، وحضور الأعضاء وهم:

١. الدكتور/ خالد بن حسين بياري.

٢. الأستاذ/ محمد بن طلال النحاس (اتصال مرئي).

٣. الأستاذ/ راشد بن إبراهيم شريف (اتصال مرئي).

٤. الأستاذ/ روي تشسنات (اتصال مرئي).

٥. الدكتور/ إبراهيم بن عبدالرحمن القاضي.

٦. الأستاذ/ أسامة بن ياسين الخياري (اتصال مرئي).

٧. الأستاذ/ أحمد بن محمد العمران (اتصال مرئي).

واعتذر عن عدم الحضور الأستاذ/ سانجاي كابور، وذلك لظروف طارئة، كما حضر الاجتماع عن طريق (الاتصال المرئي) ممثل الديوان العام للمحاسبة، الأستاذ/ علي بن فالح العتيبي، والأستاذ/ حسن بن محمد البيشي، وممثل هيئة السوق المالية الأستاذ/ عمر المسهر، وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة مكتب أرنست ويونغ وشركاهم (EY).

وقد صوت المساهمين على بنود جدول الأعمال عبر وسائل التقنية الحديثة، باستخدام منظومة تداولاتي، وذلك حرصاً على سلامة مساهمي الشركة، ودعماً للجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية المقدمة من قبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفايروس كورونا (COVID-19)، وامتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.

وقد بدأ رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٤) من نظام الشركات، والمادة (٣٢) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (١,٦٧٤,٢٢١,٤٣١) مساهماً يمثلون (٨٣,٧١٪) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم.

وبعد ذلك عُين الدكتور/ عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، كما عُين الأستاذ/ محمد الشمري، والأستاذ/ فهد الزوير ليقوما بجمع بطاقات الأصوات وفرزها، ثم استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١. التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.
٢. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.
٣. التصويت على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.
٤. التصويت على تعديل المادة رقم (١٧) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بمجلس إدارة الشركة.
٥. التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين المرشحين للدورة القادمة والتي تبدأ بتاريخ (٢٠٢١/٤/٢٨م) ومدتها ثلاث سنوات، وتنتهي بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧م).
٦. التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع (الثاني والثالث والرابع) والسنوي من العام المالي ٢٠٢١م، والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢م، وتحديد أتعابه.
٧. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية إضافية على المساهمين ولمرة واحدة عن العام ٢٠٢٠م بواقع (١) ريال للسهم والتي تمثل (١٠٪) من القيمة الأسمية للسهم وبإجمالي مبلغ (٢,٠٠٠) مليون ريال، على أن تكون أحقية الأرباح الإضافية لمساهمي الشركة المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع الأوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة، وبذلك يصبح إجمالي الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها عن عام ٢٠٢٠م هو (٥) ريال للسهم والتي تمثل (٥٠٪) من القيمة الأسمية للسهم وبإجمالي (١٠,٠٠٠) مليون ريال، وسيتم الإعلان لاحقاً عن تاريخ توزيع الأرباح.

٨. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوراد في الفقرة (١) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في الضوابط والاجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

٩. التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة مصدر لحلول البيانات إحدى الشركات التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ أحمد بن محمد العمران مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية للربط الآلي مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في عمليات التسجيل وتحديث الأجور، وذلك ضمن سياق الأعمال الاعتيادية ولم تمنح أي مزايا تفضيلية، بمبلغ (٢١٥) ألف ريال في العام ٢٠٢٠م.

١٠. التصويت على صرف مبلغ (٤,٤٢٥,٠٠٠) ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.

بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية موجزاً لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٢٠م، حيث أوضح إن الشركة حققت خلال العام إنجازات مميزة، مكنتها من المضي قدماً إلى بُعد جديد في الخدمات الرقمية التي تثري حياة عملائنا وموظفينا، حيث تؤدي المجموعة دوراً محورياً في تمكين التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالانسجام مع أهداف استراتيجية "تجرأ".

كما حرصت الشركة أن تكون خططها الاستراتيجية منسجمة مع التحديات التي تعيشها الصناعة عالمياً بالتوازي مع ثورة المعلومات الرقمية وظروف جائحة (COVID-19) خلال عام ٢٠٢٠م، لذا فإن أدائنا الإيجابي طوال العام كان اختباراً حقيقياً لمتانة استراتيجيتنا وقدراتنا كممكن رقمي للمملكة العربية السعودية. ولا أدل على ذلك مساهمتنا الفعالة في إنجاح قمة العشرين الاستثنائية التي استضافتها المملكة وسط تحديات عالمية صعبة، وعبر شراكتنا الرقمية للقمة وتعاوننا مع الأمانة السعودية لمجموعة العشرين نجحنا في تقديم الخدمات الرئيسة للاتصالات لتمكين الخدمات الرقمية لجميع اجتماعات القمة، حيث أسهمت stc بتوسعة شبكة الجيل الخامس بنسبة (١٣٠٪) لاستيعاب الزيادة في الخدمات الرقمية أثناء انعقاد القمة.

كما عززت الشركة خدماتها من خلال رفع طاقتها وتوفير الخدمات بشكل عاجل لعدد من الجهات لتمكين التحول الرقمي لجميع القطاعات. وقدمت الشركة أثناء الجائحة الأولى (٤٠,٠٠٠) شريحة إنترنت مجاناً لمبادرة العطاء الرقمي لتمكين من لا يستطيع للدخول للإنترنت والمنصات التعليمية وإتاحة الدخول لبعض المنصات التعليمية والصحية مجاناً. كما أعلنت الشركة دعمها بتحمل رسوم إيقاف الخدمة المؤقت للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتخفيف الآثار المالية المحتملة على هذا القطاع الحيوي.

ولقد اهتمت الشركة بمتطلبات التنمية المستدامة على المدى الطويل، حيث تم إعداد إطار الاستدامة الخاص بـ stc بناءً على سبعة مجالات أداء رئيسة التي تتماشى مع استراتيجية الشركة "تجرأ"، وذلك عبر إطلاقها لتقريرها الأول للاستدامة ركزت الشركة بشكل استراتيجي للمساهمة بشكل طموح في مستقبل مستدام.

ونجحت الشركة في مجال النمو في مسارات غير تقليدية ضمن استراتيجيتنا بهذا الخصوص، من خلال شركة stcpay في دعم وتطوير القطاع المالي في المملكة، مما دفع شركات عالمية بحجم "ويسترن يونيون" Western Union لشراء حصة ملكية بنسبة (١٥٪) بقيمة (٧٥٠) مليون ريال سعودي، لتكون stcpay بذلك أول شركة مليارية (unicorn) في السعودية والشرق الأوسط، واستمراراً لمسيرة الإنجازات للشركة على المستوى المحلي والعالمي، فقد أُعيد انتخاب مجموعة stc لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية للاتصالات المتنقلة GSMA بعد فوز الشركة في انتخابات المجلس الذي يضم أكبر وأهم ٢٥ شركة اتصالات في العالم، وذلك كأول شركة سعودية تحقق هذا الإنجاز وتحافظ عليه.

كما أوضح رئيس الجمعية بإن اجتماع الجمعية اليوم يتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة لأطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجسدة مسيرة وطنية وعملاً دؤوبًا قادها سمو سيدي ولي العهد الذي عمل بتفانٍ للتطوير في جميع نواحي الحياة، بخطط استراتيجية وتنمية شاملة، والحمدلله سطرت شركتكم الكثير من الانجازات نحو تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وحصلت على الإشادة من الجميع على هذه الانجازات كما اننا فخورون بأن نكون أحد قصص النجاح في تحقيق الرؤية، ونؤكد التزامنا بدعم الاقتصاد الوطني الرقمي لنسهم في استمرار وجود بُنية تحتية نفخر بها جميعاً.

وقدم رئيس الجمعية شكره، وشكر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - حفظهما الله - على دعمهما لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، بصورة عامة وللشركة بصورة خاصة، كما قدم رئيس الجمعية شكره لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على مساهمتهم في تطوير قدرات المملكة الرقمية، ومواكبة المتطلبات الوطنية والتطورات العالمية، كما قدم رئيس الجمعية شكره للمساهمين الكرام لثقتهم بالمجلس ودعمهم المتواصل له، ولعملاء الشركة الكرام، وللموظفين والموظفات العاملين داخل المملكة وخارجها على جهودهم في تحقيق النجاحات المتواصلة للشركة.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة إرنست ويونغ وشركاهم (EY) قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة لعام ٢٠٢٠م، حيث ذكر مراجع الحسابات (المراجع الخارجي) " أنه تم مراجعة القوائم المالية الموحدة المرفقة للشركة - شركة مساهمة سعودية - (الشركة) والشركات التابعة لها (المجموعة) التي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وقائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة، وأن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، وإن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا، وإننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد، وباعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا أن الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا

للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور "، وعليه فقد أكد مراجع حسابات الشركة الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١م، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين.
- تتفق مع نظام الشركات والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها.

بعد ذلك فُتح المجال للأسئلة حول القوائم المالية، حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح الأسئلة واستفسارات حول القوائم المالية، وأن تكون مُوجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع.

ولم ترد أسئلة للمراجع الخارجي، فشكر رئيس الجمعية مراجع حسابات الشركة الخارجي، وغادر قاعة الاجتماع.

ثم طلب رئيس الجمعية من رئيس لجنة المراجعة قراءة تقرير اللجنة لعام ٢٠٢٠م، حيث أوضح رئيس لجنة المراجعة ملخصاً عن أحد أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بجودة وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لتعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين كما هو وارد في لائحة عمل لجنة المراجعة، وبناءً عليه فقد قامت اللجنة بمسؤولياتها في هذا الصدد، وأجرت تقييماً مستقلاً ولم يتبين للجنة وجود ملحوظات جوهرية حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

وقد أعدت اللجنة هذا التقرير لعرضه على الجمعية العامة متضمناً أهم ما قامت به من أنشطة وأعمال خلال عام ٢٠٢٠م، وذلك التزاماً بلائحة عمل اللجنة المعتمدة ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية، فقد شملت أعمال وأنشطة اللجنة عدة مهام خلال العام المالي ٢٠٢٠م كما يلي:

١. مراجعة "ميثاق عمل المراجعة الداخلية" بما يتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأفضل الممارسات العالمية، وضمان استقلالية رئيس المراجعة الداخلية بما يعزز الموضوعية المرجوة من أعمال المراجعة الداخلية.
٢. متابعة تطبيق الإطار العام وبروتوكول المراجعة ما بين اللجنة والمراجعة الداخلية في الشركة وإدارات المراجعة الداخلية في الشركات التابعة سواءً المملوكة بالكامل أو التي تسيطر عليها الشركة وفق ما تسمح به اتفاقيات الشراكة.

٣. دراسة واعتماد القوائم المالية الربعية خلال عام ٢٠٢٠م والمصادقة على القوائم المالية السنوية لعام ٢٠١٩م، التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس، واعتمادها لاحقاً من الجمعية العامة بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٠م.

٤. تقديم تقرير اللجنة في اجتماع الجمعية العامة، المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/٢٠م، حيث أبدت اللجنة رأيها حيال مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية عن العام المالي ٢٠٢٠م.

٥. مناقشة التقارير الربعية للمراجعة الداخلية والتأكيد على تعزيز التعاون بين المراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية بما يكفل متابعة تنفيذ الخطط التصحيحية.

٦. رفع التوصية لمجلس الإدارة لتأكيد اختيار المراجع الخارجي وتحديد أتعابه للعام المالي ٢٠٢٠م، والتوصية بذلك للجمعية العامة.

٧. مناقشة "خطة المراجعة لعام ٢٠٢٠م" المقدمة من المراجع الخارجي وإبداء الملحوظات عليها، ومتابعة أعمال المراجع الخارجي.

٨. التحقق من استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي والتأكد من فاعلية أعمال المراجعة الخارجية مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة، إضافةً إلى مناقشة "خطاب الإدارة" المقدم من المراجع الخارجي وخطط الإدارة التنفيذية لمعالجة الملحوظات الواردة في الخطاب.

٩. دراسة تقارير الالتزام، التي تعكس مدى التزام الشركة بالمتطلبات النظامية التي تصدرها الجهات الحكومية ذات العلاقة ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في تلك التقارير.

١٠. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية الخارجية، كالديوان العام للمحاسبة والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.

١١. دراسة التقارير الربعية لإدارة المخاطر، والمراجعة المستمرة لمستوى قبول المخاطر والتحقق من عدم تجاوزها، والتأكيد على إجراء الاختبارات الدورية المخصصة بتقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، وتقديم التوصيات للمجلس حول المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر.

١٢. من خلال قيام اللجنة بدراسة ومناقشة التقارير الصادرة من الإدارات التأكيدية والرقابية المختلفة في الشركة خلال العام ٢٠٢٠م، تبنت اللجنة العديد من القرارات والتوصيات ذات العلاقة وتتابع وضع الخطط التصحيحية اللازمة بشأنها.

ومن جانب آخر، وإشارة إلى مهام لجنة المراجعة المتعلقة بترشيح مراجعي الحسابات للشركة، فقد دُعي ثلاث مكاتب مراجعة عالمية متخصصة، لتقديم عروضها لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢١م، من خلال الالتزام بسياسة المشتريات في الشركة، وقدمت جميع المكاتب عروضها بحسب النطاق المعتمد، باستثناء شركة (PwC)، التي اعتذرت عن تقديم العروض المطلوبة. وبعد مراجعة خبرات المكاتب المتقدمة، قررت لجنة المراجعة بتاريخ ١٤٤٢/٧/١٩هـ (الموافق ٢٠٢١/٣/٣م)، ترشيح كلٍ من:

١. مكتب أرنست يونغ وشركاهم (EY).

٢. مكتب كي بي ام جي الفوزان والسدحان (KPMG)

على أن يتم اختيار أحدهما من جمعيتكم الموقرة ليتولى مراجعة حسابات الشركة للربع (الثاني والثالث والرابع) والسنوي من العام المالي ٢٠٢١م، والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢م، وتوصي اللجنة جمعيتكم الموقرة بتعيين مكتب ارنست ويونغ وشركاهم (EY)؛ نظراً لسمعة المكتب ولما يتمتع به من خبرة في أعمال الشركة.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش والأسئلة حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، فطرح مندوب الديوان العام للمحاسبة عدداً من الأسئلة، التي كانت على النحو التالي:

س/ ١: تبين من الإيضاح رقم (١٧) من إيضاحات القوائم المالية وجود مديونيات تجاوزت (٣٦٥) يوم دون تحصيلها، بلغ إجماليها في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (٤,٨٣٦,٢٧١,٠٠٠) ريال، تمثل نسبة (٢٧٪) من رصيد المدينون التجاريون البالغ (١٧,٦٦٠,٢٨٨,٠٠٠)، ويطلب الديوان ضرورة العمل على تنشيط عملية التحصيل واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه العملاء المتوقفين عن السداد.

أوضحت الإدارة التنفيذية إن معظم هذه المديونيات تعود إلى جهات حكومية أو ذات علاقة بالحكومة، ويلحظ أن أرصدة هذه الشريحة قد انخفضت بشكل كبير من (١٠,٧٨٧,٩٨٥,٠٠٠ ريال كما في نهاية عام ٢٠١٩م) إلى (٤,٨٣٦,٢٧١,٠٠٠ ريال كما في نهاية عام ٢٠٢٠م) نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الشركة في تحصيل المستحقات من الجهات الحكومية التي أسفرت عن تحصيل كامل مديونيات عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وجزء من عام ٢٠١٩ م، وتؤكد الشركة أنها مستمرة في بذل كل الجهود الممكنة لتحصيل جميع المديونيات وعدم تراكمها كما أن العمل والتنسيق مستمر مع وزارة المالية والجهات الحكومية ذات العلاقة لتحصيل المديونيات الحكومية، كما تبذل

الشركة جهوداً كبيرة لمتابعة تحصيل المديونيات من العملاء المتعثرين عن السداد واتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لحث هؤلاء العملاء على سداد مديونياتهم.

س/ ٢: تبين من الإيضاح رقم (٩) من إيضاحات القوائم المالية أنه لا زال هناك أراضي جاري العمل على نقل ملكيتها للشركة قيمتها (١٢٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال، ويطلب الديوان العمل على سرعة الانتهاء من تحويل ملكية تلك الأراضي إلى الشركة وفقاً لما قضى به المرسوم الملكي رقم (م/٣٥) بتاريخ ١٤١٨/١٢/٢٤هـ بتحويل قطاع البرق والهاتف بوزارة البرق والبريد والهاتف مع مختلف مكوناته وإمكانياته الفنية والإدارية إلى الشركة.

أوضحت الإدارة التنفيذية، أن قرار المقام السامي رقم (٧١١١٤) بتاريخ ١٤٤٠/١٢/١٤هـ تضمن الموافقة على التوصيات التي رفعتها اللجنة المشكلة بموجب الأمر السامي رقم (٩٢٦٢) والمعنية بمعالجة هذه الأراضي التي على ضوئها بدأت الشركة في عقد اجتماعات مع الجهات الحكومية وخلصت تلك الاجتماعات إلى ما يلي:

- العقارات المدرجة في الأرصدة الافتتاحية للشركة الواقعة ضمن عقارات مملوكة للدولة ومخصصة لمنفعة جهة حكومية أخرى: تم توجيه عدة خطابات من قبل هيئة عقارات الدولة للجهات المعنية لنقل هذه المواقع لشركة الاتصالات السعودية.
- العقارات المستقلة والمدرجة في الأرصدة الافتتاحية للشركة، ولم يسبق إصدار صكوك لها باسم عقارات الدولة: تم التوجيه من قبل وزير الشؤون البلدية والقروية لأمانات المناطق ذات العلاقة لاعتماد الرفوعات المساحية والرفع لكتابات العدل مباشرة لاستخراج هذه الصكوك حيث أُصدرت أربعة قرارات تخصيص وأُفرغت باسم عقارات الدولة وجار المتابعة مع هيئة عقارات الدولة لنقلها باسم الشركة.

كما تبذل الشركة جهوداً كبيرة وبشكل دوري مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لمتابعة جميع المستجدات المتعلقة بإنهاء نقل هذه الأراضي لصالح الشركة.

س/٣: تبين من الإيضاح رقم (٤٦) من إيضاحات القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م أنه بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/٢٩ وقعت شركة الاتصالات السعودية اتفاقية مذكرة تفاهم غير ملزمة مع مجموعة (فودافون العالمية) تستحوذ بموجبها الشركة على (٥٥٪) من أسهم شركة فودافون مصر، وذلك بقيمة تبلغ حوالي (٨,٩٧٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، على أن يتم تحديد المقابل المالي النهائي عند التوقيع على الاتفاقيات النهائية، وبتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/١٣ انتهت مدة مذكرة التفاهم دون التوصل لاتفاق لإنجاز الصفقة، ويطلب الديوان الإفادة عن أسباب عدم إتمام الصفقة.

أوضحت الإدارة التنفيذية أن أسباب عدم إتمام صفقة الاستحواذ على فودافون مصر تعود إلى عدم توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق حول بعض بنود الصفقة وبالأخص بنود اتفاقية الشركاء، فقد وضعت الشركة المصرية شروطاً غير مقبولة من قبل stc، حيث تتعارض هذه الشروط مع استراتيجية الشركة وخططها التوسعية ومع الأهداف الاستراتيجية للصفقة، ولذا توقفت شركة stc عن هذه الصفقة حفاظاً على حقوق مساهميها.

س/٤: تبين من التقرير السنوي للشركة وجود تظلمات بموجب دعاوى قضائية رفعتها الشركة ضد قرارات صادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (CITC) ومجلس المنافسة وغيرها، بلغ عددها (٢,٢٤٣) قضية بنهاية العام المالي ٢٠٢٠م بقيمة إجمالية قدرها (٩٥٧,٦٨٠,٠٠٠) ريال، وأن أسباب بعض تلك القرارات يتعلق بتأسيس شرائح الاتصال مسبق الدفع، والبعض الآخر يتعلق بما ينسب للشركة من ادعاء بعدم تمرير المكالمات الدولية عبر شبكة مشغل آخر أو عدم تفعيل خدمة نقل الأرقام أو تقديم عروض غير معتمدة من الهيئة واستخدام ترددات دون ترخيص، وتفصيل هذه القضايا على النحو التالي:

- قضايا منتهية بموجب أحكام نهائية ضد الشركة بنهاية العام المالي ٢٠٢٠م عددها (١,٦٧٦) قضية بقيمة إجمالية قدرها (٣٣٨,٥٩٧,٢٥٠) ريال سعودي.
- قضايا منتهية بموجب أحكام نهائية لصالح الشركة بنهاية العام المالي ٢٠٢٠م عددها (٣٤٠) قضية بقيمة إجمالية قدرها (٥٥٣,٣٠٢,٥٠٠) ريال سعودي.
- قضايا قائمة وما زالت متداولة أمام ديوان المظالم بنهاية العام المالي ٢٠٢٠م عددها (٣٢٣) قضية بقيمة إجمالية قدرها (٥٩,٤٤٣,٢٥٠) ريال سعودي منها (٣) قضية صدر بشأنها أحكام ابتدائية لصالح الشركة بقيمة إجمالية قدرها (٢٥,١١٠,٠٠٠) ريال سعودي.

ويطلب الديوان الإفادة بما اتخذته الشركة من إجراءات لمعالجة أسباب تلك القرارات لتجنب مثل تلك القضايا والحد منها.

أوضحت الإدارة التنفيذية أن الشركة في المدة الماضية ركزت على مضاعفة الجهود المبذولة مع الجهات التنظيمية لا سيما هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة المنافسة من أجل تعزيز العلاقة الإيجابية معهم بما يساعد في إصدار قرارات تنظيمية تتوائم مع طبيعة العمل التشغيلي لمقدمي خدمات الاتصالات ويسهم في الالتزام بالتنظيمات الصادرة منها ومعالجة الأسباب الجذرية للمخالفات، فكان من ذلك أن صدرت التنظيمات المتعلقة بالتحول الرقمي (البصمة ورمز النفاذ) في تأسيس وبيع خدمات الاتصالات التي عالجت تأسيس الشرائح مسبقة الدفع غير النظامية وكذلك مراجعة الاتفاقيات التي تبرم مع المشغلين من الناحية التنظيمية والقانونية

بما أسهم في معالجة مخالفات نظام المنافسة التي لم يصدر ضد الشركة بشأنها أي قرار منذ العام ١٤٣٣هـ، كما عُولجت مخالفات استخدام الترددات دون ترخيص من خلال التنسيق مع الهيئة لشراء ترددات إضافية عبر المزادات التي عقدت في السنتين الماضية، وأنهت ولله الحمد كل المخالفات التي كانت مرتبطة بها، وإضافة إلى ذلك فقد عُزز دور الالتزام التنظيمي من خلال مراقبة حالات عدم الامتثال وحلها بأسرع وقت ممكن من خلال إجراءات رقابية تعالج الأسباب الجذرية لها، حيث تم التعميم والتأكيد على المعنيين بضرورة الحصول على موافقات هيئة الاتصالات على العروض والباقات قبل اطلاقها تجارياً، والشركة مستمرة في تحسين مؤشرات الالتزام بالتنظيمات من خلال تكثيف ورش العمل والزيارات التوعوية لجميع قطاعات الشركة والشركات التابعة وفروعهم كبرامج استباقية توعوية للالتزام بالتنظيمات.

وتساءل أحد المساهمين عن خطط الشركة للتوسع في مجال التقنيات المالية والبنكية؟

أوضح رئيس الجمعية أن استراتيجية الشركة تشمل النمو في عدة مسارات ومنها التوسع في مجال التقنيات المالية والبنكية، حيث تسعى الشركة إلى التميز بمنتجاتها وتقديم خدماتها للعملاء، كما أكد رئيس الجمعية حرصه على حفظ حقوق الشركة ومساهميها، وسيتم الإعلان لاحقاً عن أي تطورات جوهرية في حينه.

وتساءل أحد المساهمين بإن عرض المراجع الخارجي مكتب كي بي ام جي الفوزان والسدحان (KPMG) يتضمن خفض في سعرهم لعامي (٢٠٢٢م، ٢٠٢٣م)، فهل يضل عرض مكتب ارنست ويونغ وشركاهم (EY) هو الأفضل والأقل سعراً، أذا أخذ في الحسبان المدد الإضافية؟

أوضح رئيس لجنة المراجعة إن الأنظمة واللوائح تمنع التعاقد مع مكتب مراجع حسابات خارجي لأكثر من خمس سنوات، ولكن بسبب جائحة فايروس كورونا، عُدل هذا القرار وسُمح بتمديد سنتين إضافية، لهذا تقدم مكتب ارنست ويونغ وشركاهم (EY) بعرضه لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع (الثاني والثالث والرابع) والسنوي من العام المالي ٢٠٢١م، والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢م، وقد ترى لجنة المراجعة مستقبلاً إمكانية التعاقد مع مكتب كي بي ام جي الفوزان والسدحان (KPMG) أو غيره بحسب ما تراه اللجنة، ووفق المعايير والسياسات المعتمدة بهذا الشأن.

وتساءل أحد المساهمين عن أهم التغييرات التي طرأت على ميثاق المراجعة الداخلية، مقارنة بالنسخة السابقة للميثاق؟

أوضح رئيس لجنة المراجعة بإن ميثاق المراجعة الداخلية قد طُور بما يتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأفضل الممارسات العالمية، وضمان استقلالية المراجعة الداخلية ورئيسها بما يعزز الموضوعية المرجوة من أعمال المراجعة الداخلية.

وتساءل أحد المساهمين عن سياسة توزيع الأرباح لمدة ثلاث السنوات القادمة، ومدى إمكانية زيادة توزيع الأرباح في ظل ما تشهده الشركة من تطورات سريعة حققت خلالها عدة نجاحات؟

أوضح رئيس الجمعية أن سياسة توزيع الأرباح وضعت بناءً على ثقة الشركة بالمستقبل، ويُقيم الوضع المالي والتوقعات المستقبلية والمتطلبات الرأسمالية بشكل دائم، ووفق خطة الشركة الاستراتيجية، كما أن شركات الاتصالات بشكل عام تواجه العديد من التحديات، وفي مواجهة هذه التحديات سواء من جانب المنافسين، أو من جانب العملاء، تجد الشركات نفسها في وضع يفرض عليها تكييف تقنياتها بسرعة وبمعدلات تكرار متزايدة، وتقديم خدمات مبتكرة، والإسراع في التحول الرقمي لمواكبة هذه التغييرات، ولهذا التحول دور كبير في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وتحسين جودة خدمة العملاء.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة أن عدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (١,٦٧٤,٢٢١,٤٣١) مساهماً يمثلون (٨٣,٧١٪) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم، وظهرت نتيجة الفرز على النحو التالي:

م	البند	الموافقة	النسبة
١	التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.	١.٦٧٣.١٥٩.٧١٥	٩٩.٩٣٪
٢	التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.	١.٦٧٣.١٥٢.٢٤٦	٩٩.٩٣٪
٣	التصويت على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.	١.٦٧٣.١٤٧.٧٢٦	٩٩.٩٣٪
٤	التصويت على تعديل المادة رقم (١٧) من نظام الشركة الأساس، المتعلقة بمجلس إدارة الشركة.	١.٦٧٣.٠٩٥.٣٩٣	٩٩.٩٢٪
٥	التصويت على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين المرشحين للدورة القادمة والتي تبدأ بتاريخ (٢٠٢١/٤/٢٨م) ومدتها ثلاث سنوات، وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٧م.		

م	البند	الموافقة	النسبة
	الاســـــم	الموافقة	النسبة
	١. صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن خالد العبد الله الفيصل	١٥٨.١٤٧.٩١٤.٧١	٩.٤٤٪
	٢. الأستاذة/ رانيـا بنت محمود نشار	١٥٨.١٢٥.٠٨٦.٧٨	٩.٤٤٪
	٣. الأستاذ/ يزيد بن عبدالرحمن الحميد	١٥٤.٣١٩.٠٠٤.١٩	٩.٢١٪
	٤. معالي الدكتور/خالد بن حسين بيـاري	١٤٧.٢٥٠.٥٥٨.٦٤	٨.٧٩٪
	٥. الأستاذ/ أرنـــدت راوتينبيـــرق	١٤٤.٣١٣.٦٨٠.٨٤	٨.٦١٪
	٦. الأستاذ/ سـانجـاي كـابـــور	١٤٢.٨٠٢.١٤٧.٤٥	٨.٥٢٪
	٧. الأستاذة/ سارة بنت جماز السحيمي	١٤٠.٠٤٨.٧٨٠.٧٤	٨.٣٦٪
	٨. الأستاذ/ جميـل بن عبدالله الملحم	١٣٨.٧٣١.٧١٩.٩٠	٨.٢٨٪
	٩. الأستاذ/ وليد بن إبراهيم شكـري	١٣٨.٦٠٥.٤٢٨.٣٤	٨.٢٧٪
	١٠. معالي الأستاذ/محمـد بن طلال النحـاس	١٣٨.٣٣٣.٣٨٦.١٣	٨.٢٦٪
	١١. الأستاذ/ أحمد بن محمـد العمران	١٣٦.٤٦٥.٧٦٤.٥١	٨.١٥٪
٦	التصويت على تعيين مكتب ارنست ويونغ وشركاهم مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع (الثاني والثالث والرابع) والسنوي من العام المالي ٢٠٢١م، والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢م، وتحديد أتعابه.	١.٦٢٢.٦٨٨.٢٨١	٩٦.٩١٪
٧	التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية إضافية على المساهمين ولمرة واحدة عن العام ٢٠٢٠م بواقع (١) ريال للسهم والتي تمثل ١٠٪ من القيمة الأسمية للسهم وبإجمالي مبلغ ٢.٠٠٠ مليون ريال، على أن تكون أحقية الأرباح الإضافية لمساهمي الشركة المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع الأوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة، وبذلك يصبح إجمالي الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها عن عام ٢٠٢٠م هو (٥) ريال للسهم والتي تمثل ٥٠٪ من القيمة الأسمية للسهم وبإجمالي (١٠.٠٠٠) مليون ريال، وسيتم الإعلان لاحقاً عن تاريخ توزيع الأرباح.	١.٦٧٣.٦٠٦.٣٦٢	٩٩.٩٥٪
٨	التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوراد في الفقرة (١) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في الضوابط والاجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.	١.٦٧٣.٢٧٨.٣٤٢	٩٩.٩٣٪
٩	التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين الشركة وشركة مصدر لحلول البيانات إحدى الشركات التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ	١.٦٧٢.١٦٣.٠٣٢	٩٩.٨٧٪

م	البند	الموافقة	النسبة
	أحمد بن محمد العمران مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن اتفاقية للربط الآلي مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في عمليات التسجيل وتحديث الأجور، وذلك ضمن سياق الأعمال الاعتيادية ولم تمنح أي مزايا تفضيلية، بمبلغ (٢١٥) ألف ريال في العام ٢٠٢٠م.		
١٠	التصويت على صرف مبلغ (٤,٤٢٥,٠٠٠) ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.	١,٦٧٢,٥٠٤,٣٥٠	٪٩٩.٨٩

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم، وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق،،،

سكرتير الجمعية

د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس الجمعية

محمد بن خالد العبدالله الفيصل

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول)
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٢١م

١٤٤٢/١٠/٢٠هـ

١ /٦/ ٢٠٢١م

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٢١م

المنعقد بتاريخ ٢٠/١٠/ ١٤٤٢هـ (الموافق ١ /٦/ ٢٠٢١م)

بناءً على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية (الشركة) على موقع السوق المالية (تداول) بتاريخ ١٤٤٢/٩/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/٥/٥م)، لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة (الاجتماع الأول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة، فقد عُقد الاجتماع بالمركز الرئيس للشركة بالرياض (حي المرسلات) يوم الثلاثاء الساعة الثامنة مساءً، بتاريخ ١٤٤٢/١٠/٢٠هـ (الموافق ٢٠٢١/٦/١م)، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن خالد العبد الله الفيصل رئيس المجلس، وحضور الأعضاء وهم:

١. الدكتور/خالد بن حسين بياري (اتصال مرئي).
٢. الأستاذ/محمد بن طلال النحاس (اتصال مرئي).
٣. الأستاذ/ يزيد بن عبدالرحمن الحميد (اتصال مرئي).
٤. الأستاذة/ رانيا بنت محمود نشار .
٥. الأستاذة/ سارة بنت جماز السحيمي (اتصال مرئي).
٦. الأستاذ/ جميل بن عبدالله الملحم (اتصال مرئي).
٧. الأستاذ/ وليد بن إبراهيم شكري (اتصال مرئي).
٨. الأستاذ/ أحمد بن محمد العمران (اتصال مرئي).

واعتذر عن عدم الحضور الأستاذ/ أرندت راوتينبيرق، والأستاذ/ سانجاي كابور، وذلك لظروف طارئة، كما حضر الاجتماع عن طريق (الاتصال المرئي) ممثل هيئة السوق المالية الأستاذ/ مشعل القناص.

وقد صوت المساهمين على بنود جدول الأعمال عبر وسائل التقنية الحديثة، باستخدام منظومة تداولاتي، وذلك حرصاً على سلامة مساهمي الشركة، ودعماً للجهود والإجراءات الوقائية والاحترازية المقدمة من قبل الجهات الصحية المختصة وذات العلاقة للتصدي لفايروس كورونا (COVID-19)، وامتداداً للجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية في اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.

وقد بدأ رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩٣) من نظام الشركات، والمادة (٣١) من النظام الأساس للشركة، وذكر أن عدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (١,٦٧٧,٩١٠,١٠٣) مساهماً يمثلون (٨٣.٨٩٪) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم.

وبعد ذلك عُين الدكتور/ عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، كما عُين الأستاذ/ محمد الشمري، والأستاذ/ فهد الزوير ليقوما بجمع بطاقات الأصوات وفرزها، ثم استعرض رئيس الجمعية جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١. التصويت على تشكيل لجنة المراجعة وتحديد مهامها وضوابط عملها ومكافآت أعضائها للدورة الجديدة ابتداءً من تاريخ ٢٠٢١/٦/١م وحتى انتهاء الدورة في تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٧م، علماً أن المرشحين هم:

   ١. الأستاذ/ وليد بن إبراهيم شكري.

   ٢. الأستاذ/ خالد بن عبدالله العنقري.

   ٣. الأستاذ/ مدحت بن فريد توفيق.

   ٤. الدكتور/ عمرو بن خالد كردي.

٢. التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة.

ثم فُتح المجال للنقاش والأسئلة حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، وطلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، حيث لم يطرح المساهمون أي أسئلة حول بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية، بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات، طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وأعلن سكرتير الجمعية النتيجة أن عدد المساهمين المصوتين عن بعد بلغ (١,٦٧٧,٩١٠,١٠٣) مساهماً يمثلون (٨٣.٨٩٪) صوتاً من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم، وظهرت نتيجة الفرز على النحو التالي:

م	البند	مجموعة عدد الأصوات بالموافقة	النسبة
١	التصويت على تشكيل لجنة المراجعة وتحديد مهامها وضوابط عملها ومكافآت أعضائها للدورة الجديدة ابتداءً من تاريخ ٢٠٢١/٦/١م وحتى انتهاء الدورة في تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٧م، علماً أن المرشحين هم: ١. الأستاذ/ وليد بن إبراهيم شكري. ٢. الأستاذ/ خالد بن عبدالله العنقري. ٣. الأستاذ/ مدحت بن فريد توفيق. ٤. الدكتور/ عمرو بن خالد كردي.	١,٦٧٥,٥٦٨,٤٣٩	٪٩٩,٨٦
٢	التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة	١,٦٧٦,٤٨٨,٢٥٠	٩٩,٩١

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم، وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق،،،

سكرتير الجمعية

د. عمر بن عليان الأيداء

رئيس الجمعية

محمد بن خالد العبدالله الفيصل